

قال: إن الحكومة لم تبد أي تجاوب إزاء مطالبهم

## نقيب المعلمين الرباعي لـ «الصحوة»: نحن سائرون في تصعيد الاحتجاجات

بالمعلمين؟  
- نحن ندعو كافة الاتحادات والنقابات المهنية والعمالية إلى هذه الانضمام إلى هذه الاحتجاجات كونها تمثل مطالب الجميع باعتبار قانون الأجور والمرتبات شاملة لكافة موظفي الدولة، كما نناشد مجلس النواب في القيام بدوره تجاه انتهاك الحكومة للقوانين وتعطيلها.



وكذلك ندعو كافة وسائل الإعلام إلى التفاعل مع هذه الفعاليات ونهيب بجميع العاملين في مجال التعليم الذين شاركوا في هذه الفعاليات والاحتجاجات المطلوبة.

الاحتجاجات الأسبوعية في ساحة الحرية يوم الثلاثاء من كل النقابتين المهنية والتعليمية، فبقاء الحكومة متجاهلة بهذه المطالب لن يخدم العملية التعليمية والتربوية ولن يخدم استقرار الأوضاع في البلد. لذلك نحن نشدد على ضرورة استجابة الحكومة لهذه المطالب القانونية وإذا لم تستجب فنحن سنستمر في مسألة التصعيد ونحمل الحكومة كل النتائج المترتبة على ذلك.

- هل لديكم بدائل أخرى غير الاحتجاجات والاعتصامات في ظل تجاهل الحكومة لمطالبكم؟  
- الأمر مطروح حيث ستجتمع الهيئات النقابية بعد انتهاء البرنامج الاحتجاجي الحالي، وستحدد الموقف المستقبلي إزاء هذا الأمر.  
- برأيك لماذا هذا التقاعس والتسويف الحكومي في تلبية مطالبكم؟  
- هذه ثقافة وسياسة راسخة في التهرب من تنفيذ القوانين والتشريعات، والتهرب في منح الحقوق، رغم أن الحكومة تقوم بأخذ الواجبات والضرائب من المواطنين.

- كلمة أخيرة: تريد إرسالها لوسائل الإعلام وللقرءاء بخصوص هذه الأوضاع الخاصة

حول التصعيدات الاحتجاجية الأخيرة التي قامت بها نقابتا المهن التعليمية والمهنية في عدد من محافظات الجمهورية يتحدث نقيب المعلمين الأستاذ أحمد الرباعي لـ «الصحوة» فإلى الحوار:

حاووه / محمد السامعي

- مثل العلاوات السنوية والترقيات والتسويات الوظيفية، إضافة إلى بدل المناطق النائية، مثل عدم منح بقية التربويين بدل طبيعة العمل وغير ذلك من المظالم.  
- هل تشمل المطالب جميع التربويين؟  
- نعم هذه المطالب تشمل جميع التربويين العاملين في مجال التعليم والذين يمثلون ثلث القوى العاملة في البلد.  
- إلى أين توصلتم مع الحكومة بخصوص هذه المطالب؟  
- الحكومة لم تبد أي تجاوب إزاء هذه المطالب حتى الآن، رغم تسليمنا رسالة بالمطالب لرئيس الوزراء في أواخر فبراير الماضي، لذلك نحن سائرون في تصعيد

- تابعنا الأسبوع الماضي الفعاليات الاحتجاجية التي قام بها المعلمون في عدد من محافظات الجمهورية.. ما أبعاد هذه التصعيدات ولماذا في هذا الوقت بالتحديد؟  
- تصعيد الاحتجاجات أمر طبيعي لعدم تجاوب الحكومة مع مطالب المعلمين القانونية والعادلة لكل العاملين في مجال التعليم.  
- ماهي هذه المطالب؟  
- نحن نطالب بتنفيذ قانون الأجور والمرتبات الذي قامت الحكومة بتعطيله وقامت بتوقيف الكثير من الحقوق.  
- مثل ماذا؟

### مناشدات

■ شكا مواطن بمحافظة عمران من جريمة تزوير حكم قضائي تمت في إحدى الشعب القضائية بمحكمة استئناف م/ عمران.

وقال الشاكي يحيى حسين قاسم التومي إن حكماً قضائياً صادراً عن الشعبة الجزائية والشخصية بمحكمة استئناف عمران طالته يد التزوير والتحرير في قضية أرض يتنازع عليها مع خصومه من أبناء منطقة الحجز بمدينة عمران. وأوضح الشاكي مؤيداً لشكواه بالوثائق - حصلت الصحوة على نسخ منها - أن حكم المحكمة قضى في منطوقه ونحت توقيع رئيس الشعبة وعضويها وأمين السر بما نصه «إعادة ملف القضية محل النزاع إلى المحكمة الابتدائية للسير في التنفيذ وعلى الطرفين إحضار فصولهم» إلا أن نسخة أخرى من الحكم مطبوعة بالكمبيوتر حذفته الفقرة المتعلقة بإحضار فصولهم وأبدلتها بعبارة «التي كانت قد بدأت على أن يتم ذلك على وجه الاستعجال» وقد أحضر الشاكي نسختين إحدهما بخط اليد كتبت لحظة إعلان الحكم في جلسة النطق به والأخرى مطبوعة بالكمبيوتر موقع عليهما من رئيس وعضوي الشعبة وأمين السر وتحملان نفس التاريخ 17 محرم 1431 هـ/ الموافق 3 يناير 2010م وفيهما يبدو الاختلاف المشار إليه بوضوح والذي قال الشاكي بأنه يعد تغييراً لجوهر الحكم وما قام عليه من حثييات وأدلة.

■ ناشدت المواطنة مريم الريمي رئيس الجمهورية بالتوجيه إلى قيادة القاعدة الجوية بالسماح لها ببناء أرضيتها التي تركها لها زوجها بعد أن توفي بالسرطان وترك لها ستة من الأبناء والبنات. وطالبت المواطنة في مناشدتها أن الأرض هي كل ما تملك بعد غربة 18 عاماً ذاقوا فيها الأمرين. وتطالب بإنصافها أو تعويضها لتسكن الأيتام.

■ ناشد المواطن عمر عبد الرب ناصر، من أبناء عدن، النائب العام بتوجيه نيابة صيرة بالتحقيق الشفاف في قضية التي مضى عليها عامان. ويقول المواطن في مناشدته انه سحب جواز سفره منه ومنع من السفر على خلفية سيارة صرفت على ضمانته جوازه من غير معرفته وعلمه ولم يبيت بالقضية حتى الآن.

### فيما المواطنون يجلبون الماء على ظهور الحمير

### نافذ يستغل مشروع مياه لصالحه في ريمة!



شربة الماء. المواطنون يحصلون على الماء من منطقة بعيدة ويلاقون

عام مضى على توجيه محافظ محافظة ريمة علي سالم الخظمي مدير عام مديرية الجعفرية ليتم الإطلاع واتخاذ الإجراءات القانونية بشأن قيام أحد النافذين في المديرية باستغلال مشروع الماء لصالحه الشخصي وحرمان المواطنين من شربة الماء. لم تعد توجيهات المحافظ حق المواطنين في الحصول على شربة الماء بعد أن كانوا استبشروا أن الحكومة نظرت لمعاناتهم في الحصول على الماء. يقول المواطنون في شكواهم إن الكومة اعتمدت مشروع مياه علوجة جوادة وادي الليم والكثيب والقرى المجاورة لها في مديرية الجعفرية محافظة ريمة، ولكن سرعان ما تبخرت تلك الفرحة بعد أن تفاجأ المواطنون بتدمير وتخريب الشبكة الداخلية لبعض القرى واستغلال المشروع أحد النافذين ليسقي مزرعته ويحرم مئات المواطنين من

### تعددت انتهاكات حقوق الإنسان ما بين استخدام الأجهزة الأمنية للقوة المفرطة ومصادرة الصحف واعتقال الناشطين

### مصادرة الحقوق وحق الرأي والتعبير.. انتهاكات متصاعدة

المشوهة بسبق الاصرار والترصد انتجت واستنسخت نافذين محددتين. يدافعون عن مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة الوطنية والشعبية. والانتهاكات تنتوع بتنوع القائمين عليها فهناك انتهاكات طالت حق الإنسان في التعبير وممارسة العمل السياسي، وحق التعبير عن الرأي ومزاولة كل الحقوق التي كفلتها كل المواثيق الدولية والإنسانية والوطنية.

تعددت انتهاكات حقوق الإنسان ما بين استخدام الأجهزة الأمنية والجيش والشرطة اليمنية للقوة المفرطة التي تسبب في أحيان كثيرة بسقوط ضحايا مدنيين واعتقال المئات في ظروف اعتقال غير إنسانية، إضافة إلى حالات إخفاء قسرية.

ورغم ان اليمن وقعت على عديد من المواثيق الدولية والاتفاقات التي تلزم كل الموقعين عليها بالالتزام بمنح مواطنيها كافة الحقوق السياسية والدستورية التي تنص عليها الدساتير الوطنية والتي تتضمن في غالبيتها حق الأفراد في التعبير، وتعطي مساحة واسعة من التعبير عن الآراء للأفراد كما تمنح وسائل الإعلام الحق في تغطية الأحداث وفرد مساحة واسعة من التعبير عن الآراء الموافقة والمخالفة على حد سواء. إلا ان الانتهاكات وجهت ضد وسائل الإعلام (( محاكمة صحفيين - مصادرة صحف ومنعها من الصدور - حجب مواقع الكترونية ))

كثير من مشاكل اليمن المزمنة التي تتدرج ككرة ثلج وتهدد امن الوطن واستقراره ووحدته هي في الاساس مظالم حقوقية يغذيها موروث من هذه العادات التي تصادر العمل المؤسسي على حساب الفرد الحاكم. وكان المؤمل ان تقضي دولة الوحدة على هذا الموروث السيء، ولكنها للأسف لم تستطع التغلب على هذه العادات بل انسأقت معها وشجعتها.

#### ناجي قدام

القضائي، وعجزه عن فرض وتحقيق العدل المنطلق من قانون الدولة العام بفعل ضعف تأهيل الكادر وإبعاد الكفاءات وغياب الروح الوطنية مما أدى إلى تنامي اللامبالاة وتقضي الفساد. فنتج عن كل ذلك إهمال أجهزة الدولة لكثير من الحقوق العامة الخاصة للناس وعدم تأمين الاحتجاجات الأساسية لأبناء المجتمع لتحقيق الاستقرار المعيشي ومعالجة البطالة وكبح جماح الغلاء وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى الاحتقان السياسي والاجتماعي الذي كانت آثاره واضحة للعيان بل تهدد استقرار وحدة الوطن وأمنه واستقراره وبدلاً من تسخير الاموال التي تنفق اليوم في اطفاء حرائق الفساد كان بالإمكان استثمارها في بناء الوطن واستثمار مدخراته والتخفيف من الفقر والبطالة. والوطن يتعرض لنهب منظم يعرضه للتلاشي والتمزق والفساد يلتهم كل جهود الإصلاح السياسي والفساد قتل القيمة الحقيقية للأحزاب والعمل السياسي التعددي لان الديمقراطية

العمل المؤسسي وبروز الشخصية التي نتج عنها ان يعمل افراد في السلب والنهب لحقوق الناس واراضيهم ونهب المال العام فنتج عن ذلك ان فقد المواطن الثقة بحكومته انها تعمل من اجل الشعب بل من اجل اشخاصهم. وترتب على ذلك مخالفة القوانين وظهور الابتزاز المنظم ابتزاز في التوظيف وابتزاز في الاستثمار والوظيفة العامة والترقيات والتعيين في المناصب... شبكة المصلح دفعت على تشجيع صناعة النافذين في كل مناطق الجمهورية بل سكتت الجهات الرسمية عن ممارسات النافذين فظهر منهم من ينهب مخصصات المشاريع ومن يحول المشاريع الحكومية الى قطاع خاص ومن ينهب اراضي الناس واراضي الوقف والدولة بدون وجه حق بل وصل الامر ان يهجر الناس من مناطقهم دون ان تقدم الدولة اية حقوق وكان الامر لا يعينها. كل ذلك ناتج عن تعمد اضعاف أداء الجهاز التنفيذي للدولة لصالح النافذين، وتعثر النظام

ويعد تزوير الانتخابات من الحوافز التي شجعت على الانتهاكات وعلى مصادرة حق الناس في الاختيار. ويعد تزوير الانتخابات جريمة كبيرة والاسوأ من التزوير ان يكون ذلك ممن يفترض به حماية الانتخابات من التزوير فكان هذا الاندفاع الرسمي لمسح وتشويه المنجز الوحدوي العظيم. وترتب على التزوير كوارث جمة. منها ابعاد للكفاءات وصعود مرشحين للبرلمان يمثلون السلطات التنفيذية لا الشعب إضافة الى الفائزين في الانتخابات قد يكونوا نافذين رسمياً عن الحقوق ومصادرين لها فظهرت شبكة مصالح متبادلة بين نواب البرلمان وبين السلطات التنفيذية والنافذين كل يساند الآخر في القمع والتسلط ومصادرة الحقوق وكل ذلك على حساب العمل المؤسسي الرسمي الذي تلاشى مع مرور السنين. برلمان لا يمثل الشعب بل يمثل الحكومة ويبرر لها مخالفتها ويشرع لها ولا يقوم بالرقابة والمحاسبة فكان ذلك سبباً في تلاشي